



الجمعية العمومية - الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند رقم ١٢ : برامج التسهيلات

تعزيز التسهيلات من خلال الهياكل التنظيمية وآليات التنسيق الوطنية: تجربة الجمهورية الدومينيكية

(ورقة مقدمة من الجمهورية الدومينيكية بدعم من ١٨ دولة عضواً في لجنة الطيران المدني
لأمريكا اللاتينية^٢)

الموجز التنفيذي

لا يزال التنفيذ الفعال للملحق التاسع — "التسهيلات" يمثل تحدياً للعديد من الدول، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات، واعتماد أطر تنظيمية واضحة، والامتثال على نحو متسق للقواعد القياسية. وتحلل ورقة العمل هذه كيف يمكن للأطر التنظيمية وآليات النظم الإدارية الوطنية أن تعزز تسهيلات النقل الجوي.

وتقدم في هذه الورقة على سبيل المثال تجربة الجمهورية الدومينيكية واعتمادها نهجاً شاملاً يستند إلى تنفيذ البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي واللوائح التنفيذية ودليل التفتيش الفني.

ويوجّه الانتباه فيها أيضاً إلى الدور الاستراتيجي للجنة الوطنية للتسهيلات، التي كانت منتدى رئيسياً للتنسيق بين الوكالات في حل المشكلات التشغيلية في المطارات على نحو فعال.

ويقدم اقتراح إلى منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) للاعتراف بهذه الهيكلية بوصفها معياراً مرجعياً لدراسة الموضوع واستكشاف إمكانية إدماج هذه العناصر في موادها الإرشادية أو مشاريع المساعدة الفنية.

الإجراءات: يُرجى من الجمعية العمومية القيام بما يلي:

(أ) الاعتراف بضرورة تعزيز تنفيذ الملحق التاسع — "التسهيلات" باستخدام أدوات تنظيمية وهياكل وطنية فعالة للنظم الإدارية؛

(ب) الإحاطة علماً بالخبرة الموصوفة باعتبارها مثالاً على أفضل الممارسات القابلة للتكرار؛

^١ قدمت الجمهورية الدومينيكية هذه الوثيقة باللغة الإسبانية.

^٢ بليز وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجامايكا والمكسيك ونيكاراغوا، وبما وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

ج) دعوة الإيكاو إلى النظر في وضع مبادئ توجيهية أو مراجع فنية لمساعدة الدول في إعداد برامج وطنية للتسهيلات تتماشى مع الملحق التاسع.	
الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي المتمثل في "ضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسراً وموثوقاً به"
الآثار المالية:	ستكون أي آثار مالية مرهونة بموافقة الإيكاو على الإجراءات التي يُعتمد اتخاذها في هذا الشأن ضمن ميزانيتها للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٧.
المراجع:	الملحق التاسع — "التسهيلات" قرار الجمعية العمومية ٤١-١٧، "البيان المؤحد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال التسهيلات" الوثيقة Doc 9957، "دليل التسهيلات"

١- المقدمة

١-١ يتطلب الامتثال للملحق التاسع — "التسهيلات" من الدول الأعضاء اعتماد قواعد وإجراءات وطنية لتسهيل عبور الطائرات والركاب والبضائع والبريد. بيد أن التنفيذ الفعال يواجه عقبات شائعة هي: عدم وجود أطر تنظيمية إلزامية، وضعف التنسيق بين الوكالات، والافتقار إلى الأدوات الفنية للتفتيش والرقابة.

٢-١ وقد أظهرت تجربة بعض الدول أن وجود برنامج وطني رسمي وأساس قانوني واضح وهيكلي تنسيقي يمكن أن يحسّن إلى حد كبير الامتثال للملحق التاسع ونتائج التسهيلات.

٢- المناقشة

١-٢ ثمة عقبة رئيسية تواجهها الدول الأعضاء في الإيكاو في تنفيذ الملحق التاسع — "التسهيلات"، وهي عدم وجود آليات للتنسيق بين الهيئات المسؤولة عن التسهيلات، مثل سلطات الهجرة والصحة العامة والجمارك والطيران المدني والأمن. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في اللوائح الوطنية الملزمة قانوناً لضمان التطبيق الموحد لقواعد التسهيلات والأدوات الفنية للرقابة الفعالة.

٢-٢ وفي يوليو ٢٠٢٥، دخل التعديل ٣٠ للملحق التاسع — "التسهيلات" حيز النفاذ، وأدخل تحديثات مهمة في عدة مجالات رئيسية. وتشمل هذه التحديثات التعاريف والمبادئ العامة، ودخول وخروج الطائرات والأشخاص والأمتعة، والأحكام المتعلقة بخدمات المطارات الخاصة بالعبور، والتدابير المحددة المتعلقة بسجل أسماء الركاب والمعلومات المسبقة عن الركاب والاتجار بالأشخاص والأحكام المتعلقة بالصحة. وإضافةً إلى ذلك، أعيد تنظيم المحتوى المتعلق بالصحة في فصل جديد هو الفصل العاشر، الذي جُمعت فيه عناصر كانت موزعة في فصول أخرى.

٣-٢ وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو، ١٩٤٤) تلزم الدول المتعاقدة باعتماد القواعد القياسية الواردة في الملاحق وإدراجها في تشريعاتها أو لوائحها الوطنية. وفيما يتعلق بالملحق التاسع — "التسهيلات"، تنص القاعدتان القياسيتان ٨،١٣ و ٨،١٤ على أن تضع كل دولة برنامجاً وطنياً لتسهيلات النقل الجوي.

٤-٢ والغرض الأساسي من البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي هو ضمان إدارة حركة الطائرات والركاب وطواقم الطائرات والبضائع والبريد داخل نظام المطارات في الدولة بكفاءة، وإنفاذ القواعد والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع، وضمان وجود تنسيق فعال بين الوكالات المسؤولة عن تسهيل النقل الجوي.

٥-٢ وفي هذا السياق، يُقترح أن تضع الدول إطاراً هيكلياً أدنى يتألف من أربعة مكونات أساسية:

(١) برنامج وطني للتسهيلات يحدد السياسة العامة ويُسند المسؤوليات؛

(٢) لوائح وطنية تجعل البرنامج إلزامياً؛

(٣) لجنة مشتركة بين الوكالات لتنسيق عمل مختلف الوكالات؛

(٤) دليل فني لتوجيه عمليات التفتيش والمراقبة المتعلقة بالامتثال.

تجربة الجمهورية الدومينيكية

٥-٢ وضعت الجمهورية الدومينيكية هيكلاً تنظيمياً قوياً ونموذجاً للتنسيق بين الوكالات في مجال تسهيل النقل الجوي، امتثالاً للقواعد والتوصيات الدولية الصادرة عن الإيكاو في الملحق التاسع. وقد قادت هذه العملية اللجنة الوطنية للتسهيلات، وهي هيئة تابعة لمجلس الطيران المدني تضم جميع السلطات المحلية المعنية بنقل الركاب وأنشطة المراقبة عبر الحدود، إلى جانب وزراء السياحة والصحة العامة والزراعة. وقد اضطلعت اللجنة الوطنية للتسهيلات بدور رئيسي باعتبارها آلية لتسوية النزاعات والتنسيق المؤسسي. وقد حلت قضايا معقدة لم تُعالج بفعالية على مستوى لجنة تسهيلات المطارات، مما جعلها نموذجاً للنظام الإداري التعاوني.

٦-٢ وقد تولت تنسيق هذه الإجراءات اللجنة الوطنية للتسهيلات، وهي هيئة مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الطيران المدني تضم السلطات الرئيسية المعنية بالنقل الجوي ومراقبة الحدود. وقد أثبتت اللجنة أنها آلية فعالة لحل النزاعات التشغيلية ولتنفيذ تدابير التسهيلات بصورة متناسقة.

الأثر والفوائد

٧-٢ أتاح تنفيذ هذه الهيكلية للدولة الدومينيكية تحسين كفاءة إجراءات المطارات، وإزالة العقبات وحالات التأخير غير الضرورية، ورفع مستوى الامتثال للقواعد والتوصيات الدولية، وتحسين تجربة الركاب. وأدى ذلك أيضاً إلى إيجاد بيئة مؤسسية أكثر تعاوناً تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لأمن النقل الجوي وتسهيله وتنميته المستدامة.

٨-٢ وتشمل الفوائد الرئيسية التي لوحظت ما يلي:

(١) زيادة القدرة على التنبؤ والانسحاب في حركة الطائرات والركاب؛

(٢) تحقيق مزيد من الفعالية في التنسيق بين الكيانات العامة والخاصة؛

(٣) تعزيز الامتثال؛

(٤) التحسين المستمر استناداً إلى أدوات فنية موحدة.

٣- الخلاصة

٣-١ تُظهر تجربة الجمهورية الدومينيكية أن وضع وتنفيذ أدوات تنظيمية وطنية، عندما يقترن بآليات تنسيق مؤسسية، يمثل استراتيجية فعالة لتعزيز تسهيلات النقل الجوي وفقاً للملحق التاسع الصادر عن الإيكاو. ويمكن أن تكون هذه البنية نموذجاً قابلاً للتكرار في الدول الأخرى التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية وتحسين كفاءة وجودة إجراءات المطارات لديها.

٣-٢ ويوصى بأن تعترف الإيكاو بهذه التجربة باعتبارها ممارسة جيدة وأن تدمج هذه العناصر في المواد الإرشادية أو مشاريع المساعدة الفنية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تُشجّع الدول على النظر في اعتماد هيكل مماثل، مكثف مع أوضاعها الوطنية، للمضي قدماً بطريقة مستدامة في تنفيذ القواعد القياسية الخاصة بالتسهيلات.

— انتهى —